محلل: على منطقة اليورو ألا تعوّل كثيراً على دعم الصين

يرى محللون أن من الخطأ أن تمنّي دول منطقة اليورو نفسها بأن تفتح الصين خزائنها لشراء سندات الاقتصادات المتعثّرة لإنقاذ اليورو. فالتصريحات الصينية في هذا الصدد قد تبدو صحيحة، ولكنها رمزية.

لا تخفي الصين قلقها تجاه مستقبل أوروبا الاقتصادي، ولكن إلى أي حدّ يمكن أن يدفع هذا القلق بكين إلى دعم الاقتصاد الأوروبي بما يكفي لإنقاذ اليورو من أزمة الديون السيادية؟ تعتقد صحيفة «JoongAnge Daily» أن على الاقتصادات الأوروبية ألا تراهن على دعم خارجي لامحدود، خاصة إذا جاء هذا الدعم مغلفاً بشروط قد لا تستطيع الدول الأوروبية المستفيدة الإذعان لها. فمن المؤكد أن الصين تسعى إلى الحصول على مكاسب اقتصادية، مثل انتزاع موقع مميّز لصادراتها، وسياسية مثل إعادة أوروبا النظر في قرار حظر صادرات السلاح إلى الصين.

وذكرت الصحيفة (٢٧ يناير الماضي) أنه قد يكون صحيحاً أن الصين سبق أن تعهّدت بشراء السندات اليونانية والإسبانية، فضلاً عن تصريحات أخرى حول دعم البرتغال، لكن ماذا لو امتدّت أزمة اليورو لتطول دولاً أخرى؟ كيف يكون تصرّف الصين ساعتها؟ التفاؤل يدفع بعض المحللين إلى التأكيد أن الصين لن تتخلّى بأي حال من الأحوال عن القارة العجوز التي تعتبر قبلة الصادرات الصينية الأولى. هذا التفاؤل استند إلى تصريحات يي جانج، نائب محافظ «البنك المركزي» الصيني، مؤخراً بأن بلاده «تثق بالأسواق المالية الأوروبية واليورو»، مشيراً إلى أن الصين «أحد أكبر المستثمرين الدائمين في أوروبا منذ فترة طويلة».

ويرى أحد المحلّلين أن رسائل الطمأنة تلك لا تعدو، برغم أهميتها، أن تكون إلا إشارات رمزية في أغلب الأحيان، ولكن تأتي على نطاق واسع، ولكن تعمد بكين إلى زيادتها بدرجة كبيرة. فشراء السندات الأوروبية وإبرام الاتفاقيات الاستثمارية في أوروبا، التي تمر بأزمة سيولة خانقة، ليسا سوى وسيلة تحاول الصين من خلالها بناء جسور من الصداقة والتواصل. ليس هذا فحسب، بل تسعى أيضاً إلى انتزاع اعتراف من الاتحاد الأوروبي بالصين كاقتصاد قائم على السوق، وهو الاعتراف الذي سيجبر أوروبا على تخفيف قيودها ضد الواردات الصينية المتهمة بإغراق السوق. وترى الصحيفة أن بناء علاقات صداقة، وربما تحالف أيضاً، مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي تنظر إلى التجارة مع الصين بعين الشك والريبة، يمكن أن يساعد الصين على تحقيق هذا الهدف. كما أن استخدام الصين «الدبلوماسية الناعمة» القائمة على المصالح التجارية ربما عزّز موقف الصين في محادثاتها الحساسة مع قادة الاتحاد الأوروبي حول الحظر المفروض على تصدير الأسلحة للصين والمطبق منذ أحداث «ميدان السماء» عام ١٩٨٩.

رئيس الوزراء الصيني في البرلمان اليوناني في أكتوبر الماضي يعلن دعم استقرار اليورو

لكن شراء السندات الأوروبية ربما كان سلاحاً ذا حدّين. صحيح أن أغلب المحللين يرون أن الصين تسعى إلى الحفاظ على اليورو من أجل تنويع احتياطها من الدولار الأمريكي. ولكن هنا تواجه بكين معضلة: فسندات الخزانة الأمريكية التي تملكها الصين تسهم أيضاً في دعم وضع الدولار الذي ترتبط به عملتها المحلية (الرينمنبي) بسعر يراه بعضهم أقل من المفروض بهدف دعم صادراتها. وتقليص احتياطاتها من العملة الأمريكية سيؤدي إلى تعزيز وضع (الرينمنبي) وخفض الدولار. وترى الصحيفة أن المصير الغامض المحيط بمستقبل اليورو يفاقم فرص أوروبا -القاتمة أصلاً- في الخروج من الأزمة هذا العام، حيث تشير توقعات المفوضية الأوروبية إلى أن معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١١ لن يتجاوز ١,٥٪، مقابل ١,٧٪ في عام ٢٠١٠. أغلب هذا النمو سيأتي من القاطرة الألمانية، بينما من المتوقع أن تتراجع معدلات النمو في بقية الاقتصادات الأوروبية.

بكين

الصين تتعاون مع السودان في مجال الطاقة الحيوية

افتتح علي عثمان طه، نائب الرئيس السوداني، مؤخراً، مشروع الطاقة الحيوية في إطار شراكة مع الصين وبحضور والي الخرطوم والسفير الصيني لدى السودان، لي شينج وين. ويشتمل المشروع المقام في منطقة (السليت) على بعد نحو ٢٥ كلم شرق العاصمة السودانية الخرطوم على وحدات عدة لإنتاج الطاقة للوقود والإنارة بالاعتماد على مصادر حيوانية محلية. وقال السفير الصيني في تصريح لـ «**وكالة الأنباء الصينية**»: «لقد قمنا بإنشاء ٧٥ وحدة للطاقة الحيوية في كل أنحاء السودان، وهي تعمل بصورة جيدة». وأضاف «هذا المشروع يتميز بقلة التكاليف وسهولة الاستخدام وضمان الاستمرارية، وهو يساعد المزارعين على تنمية الزراعة وحلّ مشكلة قطع الغابات، ما يحمي البيئة». ورأى السفير الصيني في الخرطوم، بحسب «وكالة الأنباء الصينية»، أن المشروع يمثل رمزية أخرى لمتانة العلاقات السودانية-الصينية ورسوخها وتطورها بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين، مؤكداً حرص الصين على دعم مشروعات التنمية والإعمار في السودان وتقديم كل المساعدات الممكنة لشعبه. ومن جانبه، قال الوسيلة حسن منوفلي، مدير مشروع «السليت» في تصريح لـ «وكالة الأنباء الصينية»: (هذا مشروع مهم يؤكد أهمية التعاون بين السودان والصين، ولدينا الآن وحدات نموذجية في مشروع «السليت» وسيجرى تعميمها». وتابع قائلاً: «فكرة مشروع الطاقة الحيوية تقوم على الاستفادة من بقايا الحيوانات، ما يحسّن البيئة للحيوان والإنسان، ونحن نتطلع إلى تعميم هذه الفكرة».

ميدفيديف: روسيا تعتبر أقرب شريك للصين

استقبل الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف، أول من أمس، وزير الدولة الصيني، داي بينج قوه، وعقد الطرفان جلسة محادثات ناقشا فيها جوانب تنمية التعاون الثنائي بين موسكو وبكين، بالإضافة إلى تنمية التفاعل بين البلدين على الساحة الدولية. وقال الرئيس الروسي «إن شراكة التنسيق الاستراتيجية الصينية-الروسية تحقّق تقدّماً مستمراً في جميع الجوانب»، حيث حافظ زعماء البلدين على اتصالات وثيقة خلال العام الماضي، وتمّ تعميق التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري. وأكّد ميدفيديف، حسب ما أوردت وكالة «**شينخوا**» الصينية للأنباء، «أن روسيا تعتبر الصين أقرب شريك لها، وهو وضع لن يتغير على الإطلاق». وذكر ميدفيديف أن روسيا على استعداد للعمل مع الصين من أجل تعزيز التعاون الشامل والتنسيق بشأن القضايا الدولية والإقليمية. وأوضح ميدفيديف أن محادثات الأمن الاستراتيجي بين روسيا والصين، هدف رئيسي لزيارة داي الحالية، التي تمثل قناة مهمة للتنسيق والتبادلات على المستوى الثنائي، وأنها لعبت دوراً حيوياً في تعزيز الثقة السياسية الاستراتيجية المتبادلة. ومن جانبه ذكر داي بينج قوه، وفق وكالة «شينخوا»، «أن السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين كانت مهمة للعلاقات الصينية-الروسية». وأضاف بينج قوه أن «الصين تولي أهمية كبيرة للتنسيق الاستراتيجي مع روسيا، وهي على استعداد للعمل مع روسيا من أجل تنمية شراكة التنسيق الاستراتيجية بينهما والارتقاء بها إلى مستوى أعلى».

الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
General Secretariat Of The Executive Council
الرعاة
وزارة الداخلية
Ministry of Interior

لندن

بريطانيا: إيران يمكنها امتلاك سلاح نووي العام المقبل

قال وزير الدفاع البريطاني، ليام فوكس، مؤخراً، إن على القوى الغربية أن تعمل على افتراض أن إيران يمكنها الحصول على سلاح نووي بحلول العام المقبل وأن تقدير إسرائيل لاحتمال حدوث ذلك في عام ٢٠١٥ قد يكون متفائلاً أكثر من اللازم. وكان مائير داجان، المدير السابق لـ «وكالة المخابرات الإسرائيلية» (الموساد)، قد قال الشهر الماضي إن إسرائيل تعتقد أن إيران لن تتمكّن من صنع قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٥. لكن وزير الدفاع البريطاني، فوكس، قال، حسب ما ذكرت وكالة «**رويترز**» للأنباء، إن داجان «مخطئ في افتراض أننا يجب دائماً أن ننظر إلى الطرف المتفائل من الطيف». وأضاف «نعرف من تجارب سابقة على الأقل ما حدث في كوريا الشمالية أن المجتمع الدولي يمكن أن يقع في افتراض أن الأمور وردية أكثر من الواقع». وأوضح فوكس، وفقاً لـ«رويترز»، «علينا من أجل ذلك أن نكون واضحين في أنه من الممكن تماماً أن تكون إيران في نهاية عام ٢٠١٢ وأن نتعامل وفقاً لهذا التحذير». ولم يقل فوكس إذا ما كانت تصريحاته قائمة على أي تقدير مخابراتي متاح لبريطانيا. ولفت فوكس النظر إلى أن «إيران ليس لديها سلاح نووي بعد، كما هو مقدر، لكنها تواصل بالفعل السعي إلى تخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل وكلاهما يحمل إمكانية عسكرية». وأشارت الوكالة إلى أن «مجلس الأمن الدولي» التابع للأمم المتحدة أقرّ أربع جولات من العقوبات على إيران لرفضها وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم الذي تشتبه القوى الغربية في أنه يستهدف صنع أسلحة نووية.

«الإندبندنت»: الاقتصاد الصيني سيتفوق على نظيره الأمريكي في عام ٢٠٢٧

نشرت صحيفة «**الإندبندنت**» البريطانية مقالاً عن الصين أشارت فيه إلى أنه في عام ٢٠١٠ تفوّقت الصين على اليابان، وأصبحت ثاني أكبر وحدة اقتصادية في العالم، موضحة أن البيانات الاقتصادية الصادرة، مؤخراً، أكّدت أن الصين لا تزال تحافظ على نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى إنجازات وسلسلة من الألقاب الأخرى، من أكبر سوق للسيارات إلى أكبر دولة من ناحية احتياط النقد الأجنبي في العالم. وقد توقع «جولدمان ساكس» أن نمو الاقتصاد الصيني سوف يتفوّق على الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٧. موضحاً أن هذا الوقت سيأتي عاجلاً. وأضافت الصحيفة البريطانية أن نهضة الصين أصبحت حقيقة بالنسبة إلى كثير من الأمريكيين على الرغم من أن حجم الاقتصاد الأمريكي لا يزال يساوي ضعفي حجم اقتصاد الصين، مشيرة إلى أن هناك دراسة حديثة بيّنت أن ٤٧٪ من الأمريكيين يعتقدون أن الصين سوف تكون أكبر وحدة اقتصادية في العالم، وبالمقابل اختار ٣١٪ فقط من الأمريكيين الولايات المتحدة. ولفتت الصحيفة النظر إلى أنه برغم ذلك، فإن مثل هذا الأداء الممتاز يغطي على التحدّيات التي تواجهها الصين. فتحديات الصين في عام ٢٠١١ تكمن في إمكانية فهم ما يلي: من التوازن الاقتصادي إلى أزمة البيئة، ومن فجوة الثروة إلى التعامل مع العلاقات الخارجية. والمشكلة الكبرى تكمن في إمكانية مواصلة النجاح الذي حقّقته إصلاحات اقتصاد السوق التي خططها دنج شياوبينج في عام ١٩٧٨. وتشير الصحيفة إلى أنه خلال الـ (٣٠) سنة الماضية، حقّقت الصين إنجازات ضخمة لم يسبق لها مثيل.

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council
الرعاة

الاحتجاجات الشعبية وجاذبية الاقتصادات الصاعدة

بعد أن ازدادت جاذبية الاقتصادات الصاعدة كوجهات استثمارية خلال السنوات الماضية، خاصة في ظل «الأزمة المالية العالمية»، جاءت الاضطرابات الأخيرة، التي شهدتها مصر، لتقلّص بعض الشيء من هذا التوجّه.

شهد العقدان الماضيان تحولاً كبيراً في موازين القوى الاقتصادية العالمية، فتراجع وزن الاقتصادات المتقدمة لمصلحة الدول الصاعدة والنامية، ويمكن رصد ذلك من خلال الأنصبة النسبية لكل من هذه القوى في كل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والنمو الاقتصادي العالمي والطلب الكلي العالمي واستهلاك الطاقة والصادرات والتجارة العالمية.

اتّسعت تلك التطوّرات في ظل «الأزمة المالية العالمية»، التي اندلعت أولاً في الاقتصادات المتقدمة، وبرغم أن تداعياتها طالت الدول الصاعدة والنامية، فإن هذه الدول سرعان ما استوعبت هذه التداعيات وحقّقت نمواً لا يقل عن ٨٪ في أسوأ مراحل الأزمة، بعكس الدول المتقدمة التي تعرض معظمها لموجة انكماشية عميقة، وفي خضم هذه التطوّرات تفوّقت الدول النامية والصاعدة للمرة الأولى على الدول المتقدمة في ما يتعلّق بحجم استهلاك الطاقة، وقفزت الصين (أقوى الاقتصادات الصاعدة) إلى المرتبة الثانية بين أكبر اقتصادات العالم متفوقة على الاقتصاد الياباني، ومن المنتظر أن يتحوّل الاقتصاد الصيني إلى أكبر اقتصاد في العالم بنهاية العقد الجاري، كما استطاعت الصين أن تتحوّل إلى أكبر مُصدِّر في العالم متفوقةً على ألمانيا، وقد لحقت كل من البرازيل وروسيا والهند بهذا الركب.

وفي خضم هذه التحوّلات زاد الاهتمام بالاقتصادات الصاعدة كوجهات استثمارية، خاصة في ظل ما تمتلكه من ميزات تنافسية عديدة على رأسها توافر الفرص الاستثمارية وتوافر عوامل الإنتاج، خاصة الأيدي العاملة المؤهلة والرخيصة ومرونة أسواق العمل وتعدّد الحوافز التي تقدمها حكومات هذه الدول للمستثمرين الأجانب، هذا كله إلى جانب تمتع هذه الدول في معظمها بأسواق استهلاكية كبيرة وقابلة للمزيد من النمو والتوسع في المستقبل.

لذلك فقد باتت اقتصادات هذه الدول بالفعل قِبلة للمستثمرين الذين باتوا يبحثون عن الخروج من الاقتصادات الغربية المتقدمة، لكن ما إن اندلعت الاحتجاجات الشعبية في مصر، التي تُعد أحد الاقتصادات الصاعدة في بعض التصنيفات، حتى ارتبكت حسابات المستثمرين بشأن الاقتصادات الصاعدة حول العالم، فقد أظهرت هذه الاحتجاجات مدى التهديدات التي يمكن أن تواجهها رؤوس الأموال الأجنبية في تلك الاقتصادات، فقد تعرّضت بعض المصانع والمراكز التجارية الكبرى للتخريب والتدمير الكامل في مصر بسبب تلك الاحتجاجات، وهو ما فتح الباب مجدداً أمام مراجعة معايير التفضيل بين الوجهات الاستثمارية العالمية، ويمكن القول إن معيار الاستقرار السياسي قد يصعد إلى المرتبة الأولى بين معايير هذه المفاضلة في حال تعلّق قرار الاستثمار بدولة من الدول الصاعدة.

وفي إطار هذا التحوّل فمن المتوقع أن ينتج عن الاحتجاجات الأخيرة، التي شهدتها مصر، تراجع نسبيّ في حجم التدفقات الاستثمارية المتّجهة إلى الدول الصاعدة، وفي حال قررت هذه الاستثمارات الدخول إلى تلك الدول فإنها ستبقى على أهبة الاستعداد للخروج مرة أخرى وترك السوق لدى أول ظهور أي اضطرابات، وتماشياً مع ذلك فمن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة ارتفاعاً نسبياً في كلفة التأمين على الأصول الاستثمارية في الاقتصادات الصاعدة.

لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن عوامل عدم الاستقرار السياسي إن كانت احتمالاتها أعلى في الدول النامية والصاعدة فإنها ليست حكراً عليها، حيث إن الدول المتقدمة ذاتها ليست في مأمن منها، كما أن الاضطرابات السياسية المماثلة لما يحدث في مصر حالياً عادة ما تكون مؤقتة، وهو ما ينسحب على آثارها أيضاً.

«دير شبيجل»: الصين تسعى إلى "تدويل" اليوان لفرض نظام مالي عالمي جديد

تحلم الصين بتحويل عملتها الوطنية إلى أكبر عملة احتياطية عالمية في إطار طموحاتها إلى طرح نفسها كقوة عالمية جديدة تقود نظاماً عالمياً جديداً. ولكن الحلم يصطدم بضرورة تقويم اليوان تقويماً حقيقياً وربما تعويمه أيضاً، وهو ما يعني ارتفاع أسعار الصادرات (ما يؤثّر سلباً في قدرتها التنافسية) وخفض معدلات النمو الاقتصادي.

ليس أحبّ إلى قلب الصينيين من تحويل اليوان إلى عملة عالمية، ما يجبر الدول الأخرى على الاحتفاظ باحتياطاتها النقدية باليوان، وهو ما يمنح «التنين الأصفر» مزايا اقتصادية -وسياسية أيضاً- كبيرة. ولكن هذه الطموحات تصطدم بالسياسة النقدية نفسها التي يتبعها «المصرف المركزي» الصيني في الاحتفاظ بقيمة العملة الوطنية عند مستويات متدنية على غير الواقع. واليوم، إذا أرادت الصين تحقيق طموحاتها في تحويل اليوان إلى عملة عالمية بشهرة الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي فعليها إعادة النظر في قيمة اليوان بصورة واقعية إذا أرادت أن تصبح قوة اقتصادية عالمية مهيمنة.

وذكرت مجلة **«دير شبيجل»** (٢٦ يناير الجاري) أن تلك الطموحات الاقتصادية-السياسية ليست وليدة اليوم، ولكنها اكتسبت قوة دفع ضخمة بزيارة هو جينتاو للولايات المتحدة مؤخراً. الرئيس الصيني صرّح قبل مغادرة بكين بأن على الولايات المتحدة -معقل الرأسمالية العالمية- أن تتوقع خريطة توزيع جديدة للقوى العالمية، مشيراً إلى أن النظام المالي العالمي الذي يقوده الدولار الأمريكي «عفا عليه الزمن». وأضافت أن حلم الصين الكبير على المدى الطويل هو أن تصبح صاحبة أكبر عملة رئيسية في العالم، ما يعني أن على الدول الأخرى تحويل أرصدتها الاحتياطية الحالية من الدولار واليورو إلى اليوان، وهو ما يمكّن الصين من الحصول على مميزات تعاقدية أفضل في اتفاقياتها التجارية الدولية.

وقد تلقى جينتاو وأعضاء المكتب السياسي لـ «الحزب الشيوعي» الصيني قبل سنوات محاضرات سريّة على يد أساتذة صينيين حول رحلة صعود الدول الكبرى وسقوطها. ومنذ ذلك التاريخ أدركت القيادة الصينية استحالة تحوّل أي دولة حديثة إلى دولة عظمى من دون عملة احتياطية. فقد نجحت الولايات المتحدة في خلافة الإمبراطورية البريطانية عقب الحرب العالمية الثانية عندما حلّ الدولار محل الجنيه الإسترليني كعملة مهيمنة داخل النظام المالي العالمي. وهذا يفسّر سعي الصين الحثيث نحو عولمة اليوان منذ بدء «الأزمة المالية العالمية»، التي تعتقد بكين أنها ألحقت بمنافستها الأمريكية أضراراً جسيمة.

المحللون يقولون إن الصين تملك أوراقاً عدة، فمن الصعب تحويل «العملة الشعبية» -الرينمبي- إلى عملة أخرى. ولكي تحافظ على أسعار صادراتها عند مستوى منخفض تعمد إلى ربط سعر صرف عملتها بالدولار. وإلى الآن تستخدم الصين نظاماً معقداً لوضع ضوابط رقابية على النقد الأجنبي حتى تحمي الرينمبي ضد رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة. وعلى الصين أن تتخلّى عن هذا النظام إذا أرادت أن يكون لديها عملة احتياطية، وأن تبدأ في إعادة تقويم قيمة عملتها تدريجياً، بل حتى تعويمها حتى يخرج سعر الصرف معبّراً عن القيمة الحقيقية للعملة وقوة الاقتصاد الوطني. الجانب السلبي لهذه السياسة الجديدة هو ارتفاع أسعار الصادرات وخفض معدلات النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة. وبرغم هذا، فلا يكاد يمر يوم من دون أن تطلق الصين مشروعات تجريبية جديدة لـ «تدويل» اليوان وعولمته على المدى الطويل.

وعلى طريق «تدويل» اليوان يأتي الاستثمار الخارجي كواحدة من أبرز الآليات القوية لتحقيق هذا الهدف، حيث وافقت الحكومة اعتباراً من يناير الحالي على السماح لشركات القطاع الخاص في مدينة «وينزو» الصناعية -معقل المشروعات الخاصة- شرق البلاد، بالاستثمار الخارجي حتى ٢٠٠ مليون دولار، وتلك نقلة نوعية في رؤية القيادة السياسية تجاه الدور الدولي الجديد الذي تريد الصين أن تلعبه.

تقارب ملحوظ بين الهند وإندونيسيا منذ انتهاء الحرب الباردة

ثمة تقارب هندي-إندونيسي ملحوظ منذ انتهاء الحرب الباردة، وهو تقارب لا يستند إلى اعتبارات اقتصادية فقط، بل يستند إلى رغبة مشتركة في التصدي لمحاولات الصين تعزيز نفوذها في آسيا.

هكذا التقت الهند وإندونيسيا على رغبة واحدة، وهي عدم ترك الساحة الإقليمية خالية أمام الصين لفرض هيمنتها على القارة الآسيوية. ففي مؤشر إلى الأهمية الجديدة التي تعلقها على علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا، كانت الهند حريصة على دعوة رئيس إندونيسيا، سوسيلو بامبانج يودهويونو، لحضور احتفالاتها هذا العام لمناسبة اليوم الوطني.

وذكر موقع «Rediff.com» أنه منذ ستين عاماً كان الرئيس الإندونيسي سوكارنو، آنذاك، ضيف الهند الرئيسي في أول احتفال لها باليوم الوطني عام ١٩٥٠، وكان هدف الزيارة منح دفعة قوية لسياسة «انظر شرقاً» الهندية وتأكيد ضرورة تحقيق قدر أكبر من الاندماج والتكامل التجاري والتعاون الاستراتيجي بين الهند ومنطقة شرق آسيا. وكان رئيس وزراء الهند، مانموهان سينج، الذي سافر إلى اليابان وماليزيا رداً على زيارات سابقة، وإلى فيتنام لحضور «قمة الآسيان-الهند» الثامنة في نوفمبر الماضي، قد أوضح أن سياسته الخارجية ستركز بالدرجة الأولى على منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا اللتين يرشح المحللون الاقتصاديون اقتصادهما لتحقيق معدلات نمو مستدامة في القرن الحادي والعشرين. ساعتها بدا هذا التوجه الهندي اقتصادياً بحتاً، ولكن الشواهد تؤشر إلى وجود هدف سياسي أيضاً: محاصرة الصين اقتصادياً في إطار المنافسة التقليدية بين العملاقين الآسيويين الكبيرين.

وأضاف الموقع أن تاريخ الشراكة الاقتصادية بين الهند وإندونيسيا يعود إلى الأبويين المؤسسين للدولتين، جواهر لال نهرو، وسوكارنو، اللذين طرحا سياسة خارجية استمدت جذورها من التاريخ المشترك كمستعمرتين سابقتين. فالرجلان كانا يتطلعان إلى إقامة منطقة آسيوية قوية بما يكفي لمواجهة تهديدات الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وفي هذا الإطار جاء مولد «حركة عدم الانحياز». لكن التاريخ القديم شيء، والتاريخ الحديث شيء آخر، خاصة مع دخول الصين كمارد اقتصادي زاحف إقليمي النشأة عالمي الهدف. وكانت الصين كلمة السر وراء التقارب المتزايد الملحوظ بين الهند وإندونيسيا اقتصادياً وأمنياً، وقررت الأولى، من خلال سياسة «التوجه شرقاً»، تكثيف وجودها في المنطقة، فيما حرصت الثانية على لعب الدور الرئيسي في جذب نيودلهي نحو «مجموعة الآسيان» بصورة أكبر.

وأدّى تغيّر المشهد الاستراتيجي في آسيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى توسيع الهند أطر التعاون مع إندونيسيا، حيث حرصت كلتاهما على استغلال كل الفرص الممكنة التي أتاحها النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الاقتصادات الآسيوية. فالتعاون بين الدولتين ينمو بسرعة كبيرة، ويتوقع له المراقبون أن يحقق قفزة نوعية هائلة بعد توقيع الاتفاقية التجارية بين الهند و«مجموعة الآسيان» العام الماضي. ولا ننسى أن إندونيسيا تعتبر مصدراً مهماً للطاقة والمواد الخام بالنسبة إلى الهند. ونجحت الدولتان في تجاوز الهدف الذي حددتاه عام ٢٠١٠ بالوصول بحجم التبادل التجاري إلى ١٠ مليارات دولار. ويمكننا أن نشهد حضوراً مكثفاً لشركات هندية عملاقة مثل «تاترا» و«إيسار» و«جندال ستيل» و«بجاج موتورز» في الأسواق الإندونيسية اليوم.

وفي عام ٢٠٠٥ وقعت الدولتان اتفاقية شراكة استراتيجية، تلاها إعلان توقيع اتفاقية للتعاون الدفاعي عام ٢٠٠٦. كما بدأت المفاوضات الثنائية حول توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي، إلى جانب التعاون القائم بالفعل في مجالات أخرى مثل تسليم المجرمين.

بكين

الصين تدعم الأقليات القومية بـ (٥٢٧) مليون "يوان"

أشارت «**وكالة الأنباء الصينية**» إلى أن لجنة الدولة الصينية لشؤون القوميات قد خصصت ٥٢٧ مليون «يوان» (الدولار الأمريكي الواحد يساوي حالياً نحو ٦,٥٩ «يوان») لدعم تنمية الأقليات القومية في الدولة. لافتة النظر إلى أنه يوجد في الصين حالياً ٢٢ أقلية يقل تعداد سكان كل منها عن ١٠٠ مليون نسمة، ويبلغ إجمالي تعداد سكانها أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة. وأوضحت الوكالة الصينية إلى أن بعض الإحصاءات الأولية أظهرت أن أكثر من ٩٥٪ من القرى المأهولة بالأقليات «قليلة تعداد السكان» قد وصلتها الطرق العامة والكهرباء والإذاعة والتلفزيون والهواتف إضافة إلى المدارس والمستوصفات ومياه الشرب النظيفة والمساكن المريحة والحقول الزراعية والمروج في فترة الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٠٦-٢٠١١). وأشارت الوكالة إلى أن العام الماضي وافق الذكرى العاشرة لتنفيذ الصين حملة إنعاش المناطق الحدودية وإغناء الشعب. وأنه في العام نفسه خصصت البلاد أكثر من ٧٠٠ مليون «يوان» من الإعانات لهذا الغرض، استخدم منها أكثر من ١٠٠ مليون «يوان» في دعم مؤسسات تجريبية ذات خصائص في ١٢ محافظة حدودية في الصين. ولفتت الوكالة النظر إلى أن الصين تواجه تحدّيات كبيرة لإدارة مشكلاتها العرقية، وذلك بسبب التوسع الحضري السريع والتحول الاقتصادي، والزيادة المتواصلة في عدد المهاجرين من الأقليات القومية المنتقلة إلى المدن آملة العثور على حياة أفضل.

رئيس «مؤتمر ميونيخ للأمن»:
الصين و"الناتو" يملكان إمكانات لتطوير شراكة أمنية

ذكر ولفجانج إيشنجر، رئيس «مؤتمر ميونيخ للأمن» أن الصين و«حلف شمال الأطلسي» (الناتو) يملكان إمكانات كبيرة لتطوير شراكة معينة في المستقبل، ولا سيما في مواجهة التحدّيات الأمنية. وقال إيشنجر في مقابلة مع وكالة أنباء «**شينخوا**» الصينية -على هامش المؤتمر الذي يعقد سنوياً حول سياسة الأمن الدولي، الذي تأسس عام ١٩٦٢- إنه يعتقد أن «حلف شمال الأطلسي» والصين بإمكانهما أن يكونا شريكين جيدين في مواجهة التحدّيات الأمنية ليس في آسيا فقط، وإنما في العالم أيضاً. ودعا الجانبين إلى «الجلوس معاً لمناقشة قواعد اللعبة» من أجل التأكد أن ما يفعله «الناتو» لن يكون أبداً ضد مصالح الصين. ولفت إيشنجر النظر إلى أن «الناتو» والصين يشتركان في المصالح نفسها في كثير من المجالات، مشيراً إلى قضية عدم الانتشار كمثال على ذلك. وتابع بقوله «المصالح الصينية والاستقرار والتقدم الإقليمي يتوافقون تماماً مع أنواع مصالح عدم الانتشار المتعلقة بمنطقتنا والعالم». وتطرّق إيشنجر، بحسب «**شينخوا**»، إلى أن التوازن السياسي العالمي بدأ في التحول بطريقة دراماتيكية في منطقة المحيط الهادئ ويجب مناقشة مسألة التعاون الأمني في المنطقة في مؤتمر عالمي مثل مؤتمر ميونيخ. وقال «إن الصين اليوم تعدّ واحدة من العناصر السياسية الرئيسية في العالم».

ALQUDRA HOLDING القدرة القابضة ش.م.ع P.J.S.C.
الرعاة
TAWAZUN تـــوازن

بكين

تقرير أمريكي: الصين لم تتلاعب بالعملة عام ٢٠١٠

قال تقرير صدر عن وزارة الخزانة الأمريكية مؤخراً، إن شركاء التجارة الكبار للولايات المتحدة، ومن بينهم الصين، لم يتلاعبوا بسعر صرف عملاتهم لكسب ميزة غير عادلة في التجارة الدولية عام ٢٠١٠. وأشار التقرير نصف السنوي الذي أحالته وزارة الخزانة إلى الكونجرس الأمريكي، الذي يتناول سياسات الاقتصاد وسعر الصرف الدولية، إلى أنه بناء على استعادة مرونة سعر الصرف في يونيو الماضي وزيادة سرعة التقويم الثنائي الحقيقي عبر الأشهر القليلة الماضية فإن سلوك الصين لم يدرج تحت التعريف الرسمي للتلاعب بسعر الصرف. وفي ما يتعلق بسياسات سعر الصرف استعرض التقرير ١٠ اقتصادات تمثل نحو ثلاثة أرباع التجارة الأمريكية. وأضاف التقرير، بحسب «**وكالة أنباء الصين الجديدة**»، أن كثيراً من هذه الاقتصادات يتمتع بمرونة كاملة لسعر الصرف، وقليلاً منها يطبق سياسات سعر صرف أكثر تقيداً بدرجات متفاوتة. ويخلص التقرير إلى أن «لا أحد من شركاء التجارة الكبار للولايات المتحدة تنطبق عليه المعايير التي حددها الكونجرس في ما يتعلق بالتلاعب بسعر صرف العملة». وأنه حينما أعلن «البنك المركزي الصيني» مرونة أكبر في سعر صرف العملة في ١٩ يونيو ٢٠١٠، ارتفعت قيمة العملة الصينية اليوان بنسبة ٣,٧٪ مقابل الدولار بما يعادل نحو ٦٪ على أساس سنوي. وارتفعت قيمة اليوان بنسبة ٢٦٪ إجمالاً مقابل الدولار منذ عام ٢٠٠٥. وقالت وزارة الخزانة الأمريكية إن التضخم في الصين مرتفع مقارنة بنظيره في الولايات المتحدة.

لبنان يشكو إسرائيل في "مجلس الأمن الدولي"

تقدم لبنان مؤخراً بشكوى إلى «مجلس الأمن الدولي» ضد إسرائيل إثر قيام دورية من القوات الإسرائيلية في الرابع والعشرين من يناير الماضي بـ «اجتياز السياج الحدودي التقني بين المنطقة المتحفّظ عليها في مزارع شبعا المحتلة والمنطقة المحررة في خراج بلدة كفرشوبا». وذكر بيان صادر عن مكتب الإعلام في وزارة الخارجية اللبنانية، بحسب صحيفة «**الشعب**» اليومية الصينية، أن (لبنان اعتبر في شكواه هذا الخرق انتهاكاً صارخاً للسيادة اللبنانية ولقرار «مجلس الأمن الدولي» رقم ١٧٠١ وللقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى تهديده السلم والأمن الدوليين).

ولفتت الصحيفة الصينية النظر إلى أن لبنان كان قد تقدم بشكوى مماثلة ضد إسرائيل منذ أيام على خلفية «إقدام دورية إسرائيلية في الثامن عشر من الشهر الماضي باجتياز السياج الحدودي التقني والعبور إلى داخل الأراضي اللبنانية واختطاف المواطن اللبناني شربل الخوري، ونقلته إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة». وأشارت الصحيفة الصينية إلى أن اكتشاف الغاز الطبيعي في قاع البحر الأبيض المتوسط أصبح نقطة توتر إضافية بين إسرائيل ولبنان في الآونة الأخيرة، حيث نازع كل منهما أن حقول الغاز تقع في أراضيه، مضيفة أن المحللين يقولون إن ترسيم الأمم المتحدة الحدود قد يفشل في تخفيف حدة التوتر. ومضت الصحيفة تقول إن بعض الأعضاء البارزين في «حزب الله» ورئيس البرلمان اللبناني، نبيه بري، أوضحوا أن حقول الغاز تقع داخل المياه الإقليمية اللبنانية وأن البلاد في حاجة إلى التحرك من أجل حماية ممتلكاتها.

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council
الرعاة

آسيا واختراق شبكات المعلومات يتصدران التهديدات المحتملة للأمن القومي الأمريكي

حذرت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة، التي أعلنت يوم الثلاثاء الماضي، من التهديدات المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها المصالح الأمريكية هذا العام، وتصدر القائمة الأوضاع غير المستقرة في جنوب آسيا وجنوب شرقها وعمليات اختراق شبكات المعلومات وتخريبها وزيادة عدد سكان العالم وندرة المياه وتغيّر المناخ.

خرجت المسوّدة الأولى من «الاستراتيجية العسكرية القومية» الأمريكية تؤكّد صعود نجم منطقة آسيا كقوة صاعدة وكمصدر للقلق أيضاً، في إشارة واضحة إلى التهديدات المتزايدة لعمليات الهجوم على شبكات المعلومات وخطورة «هذه الحرب الجديدة على الجيش الأمريكي والشعب الأمريكي بعد أن دخلت القوات الأمريكية عامها العاشر في العراق وأفغانستان». وذكرت صحيفة «**كريستيان ساينس مونيتور**» أن الاستراتيجية التي تم إعلانها يوم الثلاثاء الماضي تعكس رؤية «البنتاجون» للأمن القومي الأمريكي وتقويم البيت الأبيض للتهديدات الملحّة التي تواجهها الولايات المتحدة وكيفية التعامل معها.

وأشارت الاستراتيجية إلى حالة الإنهاك التي يعانيها الجيش الأمريكي جراء حربين متزامنتين في العراق وأفغانستان، مؤكدة «خطورة التهوين من حجم الضغوط التي تتعرض لها الأسلحة الأمريكية والشعب الأمريكي بسبب تواصل العمليات الحربية هناك».

وأضافت الصحيفة أن الاستراتيجية، التي جاءت لتعكس حجم المسؤوليات المتزايدة الملقاة على الجيش الأمريكي، نبهت إلى وجود توجهات عالمية مثيرة للقلق وعدم الاستقرار مثل زيادة الكثافة السكانية وندرة المياه وتغير المناخ.

وذكر أحد كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين أن تركيز «البنتاجون» المتزايد على آسيا «لا يعني بالضرورة» إرسال المزيد من التعزيزات العسكرية إلى المنطقة، وإن لم يستبعد المسؤول إمكانية «إعادة توزيع» القوات، مشيراً إلى أن أوروبا، مثلاً، لا تحتاج إلى قوات برية أمريكية بعد أن بدأ حلف «الناتو» في بناء نظام الدفاعي الصاروخي الباليستي.

وطالبت الاستراتيجية، التي تدفع في اتجاه زيادة المناورات العسكرية الأمريكية في دول عدة؛ الفلبين وتايلاند وفيتنام، الجيش الأمريكي بضرورة «زيادة الاهتمام بمنطقتي جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ومحاولة زيادة الموارد هناك». كما طالبت بضرورة توسيع نطاق العلاقات العسكرية مع كل من الصين والهند والعمل على تطويرها. وبرغم المطالبة بتقوية العلاقات الدفاعية مع دولة مثل الصين تظل المؤسسة العسكرية الأمريكية قلقة من الطفرات التكنولوجية التي حقّقتها بكين.

ولم تحمل استراتيجية عام ٢٠١١ أي مفاجآت جديدة، خاصة في ما يتعلّق بكوريا الشمالية التي تعتبر مصدر تهديد حقيقي للمصالح الأمريكية في المنطقة. فقد ذكرت الاستراتيجية أن «كوريا الشمالية تظلّ تشكّل تهديداً مستفزاً للاستقرار الإقليمي» بسبب «ترسانتها النووية وإمكانية انتقال السلطة من دون سلاسة، وهو ما يشكّل خطراً على الاستقرار الإقليمي والجهود الدولية المبذولة على صعيد حظر الانتشار النووي».

أما في ما يخص منطقة الشرق الأوسط فقد حذّرت الاستراتيجية من قيام إيران نووية «يمكن أن يدفع دولاً إقليمية أخرى إلى امتلاك قوة نووية موازية أو زيادة ترسانتها من الأسلحة التقليدية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حرب إقليمية». وهذا يمكن أن يؤثر بدوره في الجهود الرامية إلى السيطرة على أسلحة الدمار الشامل وإلى منع وصولها إلى يد الجماعات أو التنظيمات الإرهابية.

وحذّرت الاستراتيجية من حرب اختراق المعلومات أو تخريبها، مشيرة إلى زيادة احتمالاتها بصورة خطِرة بسبب غياب القوانين الدولية وصعوبة تتبع منفّذيها، مع سهولة تطوير أساليبها. وعلى صعيد الانفجار السكاني حذرت الاستراتيجية من «ازدياد عدد سكان الكرة الأرضية طبقاً للتقارير التي توقعت أن يزداد بنحو ١,٢ مليار نسمة»، ما يؤدي إلى «قلة الموارد المائية وصعوبة إدارة الموارد المتاحة».

الصين تعزّز الرقابة على عمليات الاندماج للشركات الأجنبية ضماناً للأمن القومي

أعلنت الصين أنها ستعزز الرقابة على مشروعات الاندماج والشراء من جانب شركات أجنبية بهدف «ضمان الأمن القومي»، ما قد يقلص طموحات بعض المجموعات الأجنبية. وقالت الحكومة الصينية إنها ستنشئ هيئة مكلفة دراسة الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الدفاع الوطني، والزراعة، والطاقة، والموارد الطبيعية، والبنى التحتية، والنقل، والتكنولوجيا، والتجهيزات الصناعية. وستوضع هذه الهيئة تحت رقابة «اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح» ووزارة التجارة، كما أعلنت الحكومة السبت الماضي في بيان على «موقعها الإلكتروني». وسيتم تقويم الاستثمارات الأجنبية وفقاً لانعكاسها على الاستقرارين الاقتصادي والاجتماعي في الصين، ووفقاً لقدرة البلاد على مواصلة الأبحاث والتنمية في ما يتعلق بالتكنولوجيات المرتبطة بالأمن القومي، بحسب البيان. ويدعو قانون مكافحة الاحتكار، الذي صدر في أغسطس ٢٠٠٨ إلى مراقبة الاستثمارات الأجنبية في شركات صينية. وقبل اعتماد هذا القانون كانت الشركات متعددة الجنسيات خاضعة لنزر قليل من الرقابة. وكانت الاستثمارات الصينية في الخارج مجمدة أحياناً بسبب الأمن القومي. وفي عام ٢٠٠٥ اضطرت المجموعة النفطية العملاقة «سي إن أو أو سي» إلى التخلّي عن مشروع شراء مجموعة «يونوكال» الأمريكية مقابل ١٨,٥ مليار دولار، وذلك بسبب «معارضة سياسية غير مسبوقة» في واشنطن، كما قالت المجموعة الصينية.

انكماش الاقتصاد الياباني يضعه الثالث عالمياً بعد الصين

أظهرت أرقام جديدة نشرت أمس أن الاقتصاد الياباني سجل تراجعاً نهاية العام الماضي، ما يجعله ثالث اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة والصين. فقد أكدت البيانات الحكومية لمعدلات الأداء تسجيل انكماش بمعدل ١,١٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٠. ويعدّ هذا أول تراجع يسجله الاقتصاد الياباني منذ نهاية عام ٢٠٠٩، فقد أظهرت بيانات الحكومة تراجع إجمالي الناتج المحلي بنحو ٠,٣٪. فقد قدر إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ في اليابان بنحو ٥,٤٧٤ تريليون دولار، بينما وصل المعدل نفسه في الصين إلى ٥,٨٧٩ تريليون دولار. وبرغم ذلك يتوقع المراقبون انتعاشاً للاقتصاد الياباني في الربع الأول من العام الجاري بالتزامن مع نمو الاقتصاد العالمي. وكان محافظ «البنك المركزي الياباني»، ماساكي شيراكاوا، قد أعلن مؤخراً أن اقتصاد بلاده بدأ ينتقل من مرحلة الجمود إلى محاولة تحقيق التكافؤ مع بقية الاقتصادات الكبرى. وكانت توقعات المراقبين تشير إلى أن انكماش الاقتصاد الياباني قد يصل إلى ٢,٤٪ عن الربع الأخير من العام الماضي. ويشار إلى أن الأرقام الحكومية اليابانية تخضع لمراجعة مستمرة. وأظهرت الأرقام الحكومية أن الاقتصاد الياباني حقق نمواً بنسبة ٣,٩٪ في عام ٢٠١٠، وكانت اليابان قد حافظت على مدى ٤٠ عاماً على مركزها كثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، وهو ما سمي المعجزة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية. وتأثر الاقتصاد الياباني سلباً بانخفاض حاد في الصادرات والطلب على المواد الاستهلاكية، بينما تمتعت الصين بازدهار كبير في الصناعات التحويلية. ويتوقع الخبراء أن تتقدم الصين على الولايات المتحدة خلال ١٠ سنوات إن استمرت الأمور على ما هي عليه. ويقول الخبير الاقتصادي، توم ميلر، في بكين إنه من الواقعي جداً أن يصبح الاقتصاد الصيني في حجم نظيره الأمريكي خلال عقد من الزمن. وهناك جدل بشأن الوقت الذي تقدم فيه الاقتصاد الصيني على الياباني، حيث يرى بعض الخبراء أن ذلك حدث خلال الربع الثالث من العام الماضي، لكن الأرقام الكاملة حول الناتج الداخلي الخام ستعطي صورة أوضح. وحسب بيانات «صندوق النقد الدولي»، فإن الناتج الإجمالي المحلي الياباني كان بقيمة ٥,٣٩ تريليون دولار، بينما بلغ نظيره الصيني ٥,٧٥ تريليون دولار حسب الأرقام الأولية. واستفاد النمو الصيني بشكل كبير من الاستثمارات في الصناعات التحويلية، وازدهار الصناعات الداخلية والتحويلية. كما ارتفعت صادرات بكين بعدما صارت مركزاً صناعياً عالمياً وقبلة لكبرى الشركات متعددة الجنسيات التي تريد الاستفادة من اليد العاملة زهيدة الثمن.

«داسو»: قوة اليورو تضرّ مبيعات الطائرات

قال سيرجي داسو، مالك شركة« داسو » الفرنسية لصناعة الطائرات، في مقابلة مع قناة «آي-تليه»، يوم الأحد الماضي، إن قوة اليورو تضر بفرص شركته لبيع المقاتلة «رافال» في الخارج. وقال داسو، وهو سياسي محافظ أيضاً، إن الشركة تملك الدعم السياسي الذي تحتاج إليه لبيع «رافال» في الخارج بفضل الرئيس نيكولا ساركوزي. وأضاف «لكن ما زال لدينا عدو سياسي هو الولايات المتحدة التي تفعل ما في وسعها للتأكد من أننا لا نبيع أي شيء في أي مكان حيث تخفض أسعارها».

لماذا التوسع الصيني في إنشاء المصافي النفطية في الخارج؟

شهدت الفترة القصيرة الماضية توسّعاً صينياً، سواء في إنشاء مصافٍ نفطية عديدة أو الاستحواذ عليها حول العالم، ما يطرح تساؤلاً مهماً حول الدوافع الكامنة خلف هذا التوجّه الصيني.

تحوّلت الصين، خلال السنوات الأخيرة، إلى ثاني أكبر دول العالم استهلاكاً للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تستهلك نحو ٩ ملايين برميل يومياً، ويشهد هذا الاستهلاك نمواً سنوياً يقدّر بنحو ٩٪ بالتوازي مع النمو الاقتصادي السنوي البالغ نحو ١٠٪.

في هذا السياق عملت الصين على إبرام عدد من الاتفاقات التي تخولها الحصول على احتياجاتها من النفط الخام من الدول المنتجة له، واتّسمت هذه الاتفاقات بنوع من التنوّع والتوازن كآلية لتنويع مصادر النفط المستورد، فقد دخلت في اتفاقات مع دول في منطقة الشرق الأوسط ولم تَستثنِ إيران من هذه الاتفاقات برغم العقوبات الدولية المفروضة عليها، كما أبرمت اتفاقات مماثلة مع دول إفريقية كأنجولا ونيجيريا، وذهبت إلى أبعد من ذلك بتوقيع اتفاقات أخرى مع دول من أمريكا الجنوبية وعلى رأسها فنزويلا، كما أنها لم تغفل روسيا، العنصر المهم على خريطة الطاقة العالمية، فأبرمت معها العديد من الاتفاقات في هذا الشأن.

ويبدو أن سياسة تأمين إمدادات النفط التي تتبعها الصين قد تخطّت حدود تأمين إمدادات النفط الخام، وانتقلت إلى تغطية نسبة من احتياجاتها النفطية المستوردة في صورة منتجات نفطية مكررة، عبر إنشاء مصافٍ نفطية في الخارج بالتعاون مع الدول المنتجة للنفط الخام كإيران والكويت والعراق وغيرها، بجانب الاستحواذ على مصافٍ نفطية قائمة بالفعل لدى دول أخرى، وذلك كما حدث عندما قامت شركة «بترو تشينا» الصينية خلال الأشهر القليلة الماضية بالاستحواذ على عدد من مصافي النفط في سنغافورة واليابان وإسكتلندا وفرنسا ودول أخرى.

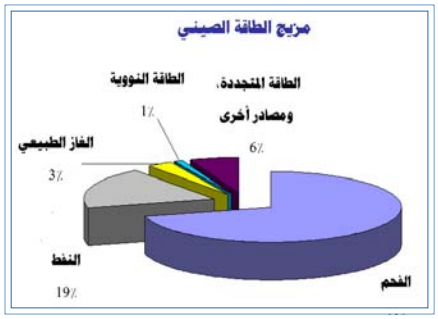

يثير التوسّع الصيني في إنشاء المصافي النفطية في الخارج والاستحواذ عليها تساؤلاً مهماً حول الدوافع الكامنة وراء هذا التوجّه، وقد تتمثّل هذه الدوافع في ما يلي:

* قد يمثّل التوجه آلية إضافية لتأمين الإمدادات اللازمة لتغطية احتياجات الاقتصاد الصيني المتزايدة من النفط، والمتوقع أن ترتفع وفقاً لمعدلات النمو الحالية إلى نحو ٢٢ مليون برميل بحلول عام ٢٠٣٠، التي يمكن تلبيتها عبر زيادة ليست في واردات النفط الخام فقط، وإنما عبر زيادة واردات المنتجات النفطية أيضاً، كآلية إضافية تطبّقها الدولة في إطار مساعي تنويع مصادر الطاقة.
* قد يكون الدافع الكامن وراء هذه التحرك الصيني متمثلاً في استهداف تخفيض الوزن النسبي لواردات النفط الخام وتعويض ذلك بزيادة الواردات من المنتجات النفطية المكررة، وهو ما من شأنه تقليص الحاجة إلى إنشاء مصافٍ نفطية جديدة على الأراضي الصينية، ما قد يكون له دور مهمّ في مساعدة السلطات الصينية على إدراك الأهداف المتعلّقة بتخفيض انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة، والوفاء بالالتزامات الدولية في هذا الشأن.
* قد يكون التوسّع الصيني في إنشاء المصافي النفطية والاستحواذ عليها على أراضي الدول الأخرى إحدى الآليات التي تتبنّاها الدولة الصينية لاستثمار جزء من أرصدتها واحتياطاتها النقدية المتراكمة، البالغة نحو ٢,٤ تريليون دولار، بهدف تنويع هذه الاحتياطات، مستغلّة بذلك احتياج بعض الدول الأخرى إلى إنشاء مصافٍ نفطية على أراضيها.

محللون: الاقتصاد الصيني يلاحق نظيره الأمريكي

وصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى ٥,٩٩ تريليون دولار عام ٢٠١٠، مقابل ١٤,٦٦ تريليون دولار لنظيره الأمريكي، وهي فجوة يتوقع الخبراء أن تنجح الصين في ردمها بحلول عام ٢٠٢٠. ولكن الأرقام وحدها لا تمثّل قوة كبيرة في حدّ ذاتها، حيث لا يوجد لدى الصين مشروع عالمي يتناسب مع قوتها الاقتصادية، أو قاطرة أيديولوجية أو حتى ملكة الإبداع كالتي تتمتّع بها الولايات المتحدة.

اعتباراً من يوم الإثنين الماضي أصبحت الصين رسمياً صاحبة ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة، فيما حلّت اليابان ثالثاً بعد أن أفرجت عن إحصاءاتها الاقتصادية لعام ٢٠١٠، التي أشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ٥,٤٧ تريليون دولار، أي أقل من نظيره الصيني بنحو ٧٪. ولكن صحيفة «**كريستيان ساينس مونيتور**» (١٤ فبراير الجاري) ترى أن قراءة الإحصاءات مهمّة، ولكن الأهم من الوقوف عن التصنيف العالمي للمراكز الثلاثة الأولى هو قراءة ما بين السطور. فمعظم الأمريكيين يتمسّكون بقناعتهم بأن الاقتصاد الأمريكي تراجع إلى المركز الثاني بعد نظيره الصيني، وأن اليابانيين غير مستاءين بالضرورة لتقهقرهم إلى المركز الثالث، وأن الدول الأخرى بدأت تحقّق تطوّراً اقتصادياً ملموساً.

وهنا عرض للمراكز الخمسة الأولى بالتفصيل:

*** المركز الأول: الاقتصاد الأمريكي (١٤,٦٦ تريليون دولار):** هل يتراجع الاقتصاد الأمريكي لمصلحة نظيره الصيني؟ الرّد بالإيجاب، استناداً إلى تقارير «صندوق النقد الدولي»، التي توقعت أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى ٢٨,١ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠، أي أعلى بكثير من التقديرات المتوقعة التي وضعت الاقتصاد الأمريكي عند مستوى ٢٢,٦ تريليون دولار. ولكن هذا لا يمنع أن يظل دخل المواطن الصيني العادي أقل بكثير من نظيره الأمريكي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويضيف الباحث الاقتصادي المرموق جوزيف ناي، أستاذ الاقتصاد في «جامعة هارفارد»، أن الولايات المتحدة ستظلّ متفوّقة على الصين من حيث القوة العسكرية والقوة الناعمة، موضّحاً أن القوة الأمريكية تستند إلى تحالفات دون المستعمرات، وإلى أيديولوجية مرنة يمكن للولايات المتحدة أن تعود إليها حتى إن تراجع مركزها أو تصنيفها العالمي. وتضيف آن-ماري سلوتر، الأستاذة في «جامعة برينستون»، عوامل مرجّحة أخرى مثل «ثقافة الانفتاح على العالم وثقافة الابتكار اللتين أصبحتا عنصرين محورين في عصر المعلومات».

*** المركز الثاني: الاقتصاد الصيني (٥,٩٩ تريليون دولار):** صحيفة «**شينخوا**» خرجت بعناوين رئيسية تقول إن «الاقتصاد الياباني فقد مركزه الثاني لمصلحة الاقتصاد الصيني»، وإن الناتج المحلي الإجمالي الياباني «يتضاءل إذا ما قورن بمثيله الصيني»، وهي التصريحات التي تعكس نبرة اعتزاز قومي واضحة. ولكن هذه النبرة لم تمنع محلّلين صينيين مثل روبن لي، رئيس إحدى الشركات الرائدة في مجال «الإنترنت»، من القول إن الأرقام والإحصاءات قد تكون برّاقة ولافتة للنظر، ولكنّها «لا تحجب حقيقة مهمّة، هي أن الصين ليس لديها حتى الآن مشروع ذو تأثير عالمي يتناسب مع قوة الصين الصاعدة». ولكن يبدو إحساس العامل الصيني مختلفاً، فـ«نحن لا نقيم وزناً لتلك الإحصاءات، ولا نشعر بأن الاقتصاد القومي بالضخامة التي تتحدّث عنها وسائل الإعلام»، على حدّ تعبير صن كوان، مزارع وعامل في مناجم الفحم «صحيح أننا نحقّق اليوم دخلاً أعلى من الأمس، ولكن حجم إنفاقنا زاد أيضاً بسبب ارتفاع الأسعار».

مخاوف عالمية من أزمة غذاء مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية

تواجه مقاطعة «شاندون»، في شمال شرق الصين، أهم مناطق زراعة الحبوب في تلك الدولة الآسيوية، أسوأ موجة جفاف منذ ٦٠ عاماً، ما دقّ ناقوس الخطر من احتمال تعرّض أكبر دول العالم إنتاجاً للقمح لأزمة. وروسيا، لا تزال تعاني موسم جفاف خفض إنتاجها من القمح بقرابة ٤٠٪، ودفع الحكومة، الصيف الماضي، إلى حظر الصادرات، وبرغم الآمال في أن تؤدّي سلالة من تلك الحبوب لاستئناف موسكو صادراتها من القمح، فإن التربة التي تضرّرت من الجفاف تعني أن قرابة ١٠٪ من حقول زراعة القمح لن تجرى زراعتها هذا العام. إلى جانب ذلك، انتشرت ثورات شعبية أطاحت حكومتي تونس ومصر ليسري المدّ الثوري في أرجاء منطقة الشرق الأوسط، كانت الشرارة التي أشعلتها ارتفاع معدلات البطالة والفساد وارتفاع أسعار المواد الغذائية. ولقد دفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بما يقرب من ٤٤ مليون شخص إلى الفقر منذ يونيو الماضي، وفقاً لتقديرات لـ «البنك الدولي» صدرت هذا الأسبوع. وارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة ٢٩٪ العام الماضي، مدفوعة بكوارث مناخية كالجفاف في روسيا وقرارها حظر تصدير القمح، فضلاً عن الإقبال المتزايد على الوقود الحيوي وارتفاع الطلب من الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل والهند والصين. ومؤخراً، أطلقت الأمم المتحدة تحذيراً من أن العالم قد يشهد أزمة غذائية، ربما تكون أكثر قسوة من تلك التي شهدها عام ٢٠٠٨.

النواب الأمريكيون يوافقون على خفض الإنفاق الحكومي

وافق «مجلس النواب» الأمريكي، أول من أمس، على مشروع قانون لخفض الإنفاق الحكومي بما يناهز ٦١,٥ مليار دولار هذا العام بما يمهّد لمواجهة بشأن الإنفاق مع «مجلس الشيوخ». وصوّت المجلس بأغلبية ٢٣٥ صوتاً مقابل ١٨٩ صوتاً على مشروع قانون التمويل بعد نقاش استمر أكثر من أربعة أيام أدخلت خلاله مئات التعديلات بعضها لمنع تمويل تنفيذ قانون الرعاية الصحية الجديد. ويحال مشروع القانون الآن على «مجلس الشيوخ»، الذي يقوده «الديمقراطيون»، حيث من المرجّح أن تُرفض تخفيضات الإنفاق هذه ومحاولات وقف تطبيق قانون الرعاية الصحية الذي أقرّ قبل عام وإجراءات تنظيمية أخرى. ويهدف مشروع الميزانية الذي عرضه الرئيس باراك أوباما إلى تقليص العجز فيها بمقدار ١,١ تريليون دولار خلال عشر سنوات. غير أن «الجمهوريين» الذين يسيطرون على «مجلس النواب» في «الكونجرس» الأمريكي عبّروا عن اعتقادهم أن حجم التخفيضات المقترح غير كافٍ لمعالجة مشكلة العجز. وينظر إلى مشروع الميزانية التي تقدّم بها أوباما كخطوة أولى في مرحلة طويلة من التفاوض مع قيادات مجلسي «النواب» و«الشيوخ» من نواب حزبه الديمقراطي والحزب الجمهوري المعارض.

خبراء: ضغوط عديدة قد تضر اقتصاد السعودية

برغم أن الاقتصاد السعودي من وجهة نظر بعضهم في موقع قوي اليوم بسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن بعض المراقبين يحذرون من ضغوطات متزايدة على هذا الاقتصاد نتيجة ارتفاع نسب البطالة وصعود أسعار الغذاء. ويقول جون سفكيناكس، كبير خبراء الاقتصاد في «البنك السعودي-الفرنسي»، لبرنامج «أسواق الشرق الأوسط CNN»: «هناك بطالة في السعودية، ونسبتها تقارب ١٠٪، وكذلك لدينا بطالة تبلغ نسبتها ٢٥٪ وسط الشباب، علماً أن ٧٠٪ من السعوديين لم يبلغوا العقد الثالث من عمرهم بعد، وهذا يعني أن على الرياض السعي إلى إدخال أعداد أكبر من السكان في أسواق العمل». وتدرك السعودية أن ثروتها النفطية لن تدوم للأبد، وهي تعمل منذ سنوات على تنويع اقتصادها ومصادر دخلها، وقد استثمرت بشكل كبير في مجالات الخدمات والتعليم والصناعة، وقد نجحت هذه السياسات في جعل القطاعات غير النفطية تعادل أكثر من نصف الاقتصاد. إلى جانب ذلك، تبني السعودية أربع مدن اقتصادية كبيرة يتوقع لها أن تسهم في زيادة فرص العمل.

الصين ترفع أسعار البنزين والديزل

قرّرت الصين رفع أسعار الديزل والبنزين التي تسيطر عليهما الدولة في ظل استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. ومن المتوقع أن تلقى تلك الخطوة استياء المواطنين الذين يعانون في ظل ارتفاع أسعار الغذاء والمتطلبات الأخرى. ووفقاً لما ذكرته اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، في بيان نشر على موقعها على شبكة «الإنترنت»، فإن أسعار البنزين والديزل ارتفعت بمقدار ثلاثة وخمسين دولاراً أمريكياً للطن منذ أول من أمس. وقالت أعلى هيئة تخطيط اقتصادي في الصين إن ذلك يعني رفع سعر البنزين بمقدار أربع سنتات لليتر وخمس سنتات لليتر الديزل. يشار إلى أن الصين رفعت سعري البنزين والديزل آخر مرة في نهاية ديسمبر الماضي. وقد ارتفع معدل التضخم في البلاد إلى أعلى مستوى له خلال ثمانية وعشرين شهراً في نوفمبر.

"شل" تتوقع تضاعف إنتاج النفط العراقي إلى المثلين خلال (١٠) سنوات

قالت شركة «رويال داتش شل»، أمس، إن إنتاج النفط العراقي سيتضاعف إلى المثلين في السنوات العشر المقبلة وليس إلى أربعة أمثاله كما ورد في الأهداف المبدئية للحكومة، لكن ما زال بإمكان العراق أن يتحدّى نفوذ السعودية في منظمة «أوبك». وقالت «شل» في تقرير سيناريوهات الطاقة حتى عام ٢٠٥٠، الذي ينشر للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨، إن العراق يمثّل نقطة غامضة في صورة إمدادات النفط وإن من المرجّح أن يصل إنتاجه إلى ما بين خمسة وستة ملايين برميل يومياً خلال السنوات العشر المقبلة إذا تحقق قدر معقول من الاستقرار والأمن. وكانت الحكومة العراقية السابقة قالت إن الشراكة مع شركات النفط والغاز ومن بينها «شل» قد ترفع الإنتاج إلى ما بين ١٠ و١٢ مليون برميل يومياً. وقالت «شل»: «هذا يعني أنه لا بدّ من المحافظة على معدلات نمو عند ١٠٪ إلى ١٥٪ سنوياً خلال عشر سنوات على الأقل، وهو إنجاز لم يتحقّق في التاريخ الحديث». وذكرت «شل» أنه لا بدّ في الأجل المتوسط من تحقيق توازن بين رفع إنتاج العراق بوتيرة سريعة لجني الإيرادات وتجنّب تخمة الإمدادات لكي تتمكن «أوبك» من إدارة هامش الطاقة الإنتاجية الفائضة كما ينبغي. وقالت الشركة (من العوامل المهمة لتقلب الأسعار مستويات الطاقة الفائضة لـ «أوبك» والتزام المنظمة الحصص المتفق عليها لتحجيم الإنتاج خلال فترات ضعف الطلب واستمرار تصوّرات السوق بشأن انخفاض العرض عن الطلب في الأجل المتوسط إلى الطويل).

ميزانية أوباما تتضمن بيع نفط خام بقيمة (٥٠٠) مليون دولار

اقترح البيت الأبيض، أمس، بيع ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من النفط الخام من احتياط النفط الأمريكي للمساعدة على تغطية تكاليف إدارة مخزون الطوارئ.

ورد الاقتراح ضمن ميزانية البيت الأبيض التي أرسلت إلى الكونجرس لسداد تكاليف برامج الحكومة للعام المالي ٢٠١٢، الذي يبدأ في أول أكتوبر. وتم تكوين الاحتياطي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي بعد الحظر النفطي العربي في أثناء حرب ١٩٧٣ ويبلغ حالياً ٧٢٦,٦ مليون برميل من الخام في أربعة مواقع للتخزين في تكساس ولويزيانا. ولم يوضح البيت الأبيض كمية النفط الخام التي سيبيعها، لكنه قال إنها ستكون «كمية صغيرة» من إجمالي المخزون. وحسب سعر السوق حالياً البالغ ٨٦ دولاراً لبرميل الخام الأمريكي ستحتاج إدارة أوباما إلى بيع نحو ٥,٨ مليون برميل لجمع ٥٠٠ مليون دولار.

آشتون تتوقع اتفاقاً تجارياً قريباً بين الاتحاد الأوروبي وتونس

قالت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاثرين آشتون، أمس، إن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى اختتام المفاوضات بشأن اتفاق تجاري جديد مع تونس قبل انتخابات رئاسية من المرجح أن تجرى بحلول نهاية يوليو المقبل. ولدى سؤالها عمّا يسمّى «محادثات الحالة المتقدمة» في أثناء زيارة لتونس، ردّت آشتون قائلة «لدينا فعلاً النية للبدء فوراً كي يمكن أن نصل إلى الهدف مع الحكومة الانتقالية».

وسائل إعلام: "البنك الإفريقي للتنمية" مستعد لإقراض تونس مليار دولار

قالت وسائل إعلام رسمية إن «البنك الإفريقي للتنمية» مستعد لإقراض تونس ما يصل إلى مليار دولار هذا العام لمساعدة اقتصاد البلاد على التعافي من الأضرار التي لحقت به بعد إطاحة الرئيس السابق، زين العابدين بن علي. ونسبت «وكالة أنباء إفريقيا» إلى دونالد كابيروكا، رئيس «البنك الإفريقي»، قوله إن البنك مستعد لتقديم ٥٠٠ مليون إلى مليار دولار لدعم المشروعات، لكن هذا سيتوقف على حاجات البلاد. وقال كابيروكا إن البنك -الذي يوجد مقره في العاصمة التونسية- يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لتونس بنسبة ١٪ في عام ٢٠١١ انخفاضاً من نمو متوقع قدره ٣,٧٪ العام الماضي. ونقلت الوكالة عنه قوله إن التحديات التي تواجه تونس ستشمل التكيّف مع هبوط في إيرادات الضرائب والتعامل مع مطالب عامة لزيادة الأجور وحساب تكلفة الممتلكات التي دمّرت في الاضطرابات التي أعقبت إطاحة رئيس البلاد.

تراجع الفائض التجاري للصين في يناير الماضي ليقترب من (٦,٥) مليار دولار

أفادت «وكالة الأنباء الرسمية الصينية» بأن الفائض التجاري للبلاد في يناير الماضي تراجع بشكل كبير ليصل إلى ٦,٥ مليار دولار. وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»، أمس، أن الفائض التجاري تراجع بنسبة ٥٤٪ مقارنة بالعام الماضي. ولم ترد تقارير فورية بشأن تفاصيل الصادرات والواردات الصينية.

بكين

قائد الأسطول الأمريكي السابع:
الصين لا تشكّل تهديداً مباشراً لأمريكا

قال قائد الأسطول الأمريكي السابع، سكوت فان بسكيرك، أول من أمس، إنه لا يرى أن الصين تشكل «تهديداً مباشراً»، فإن هناك علاقات بحرية وثيقة مع البلدان في منطقة آسيا-الباسفيك تؤكد أن التزامهم تجاه المنطقة لم يكن بهذه القوة قطّ. وذكر بسكيرك، في منتدىً عقد في هونج كونج، أن الصين وقوتها البحرية المتنامية أمران قضي الكثير من الوقت للتفكير فيهما، ولكنه لا يرى أن الصين تشكّل تهديداً مباشراً. وقال إن الولايات المتحدة تربطها بالصين علاقات عريضة وعميقة ومتشابكة، وإن جزءاً كبيراً من هذه العلاقات إيجابي. وذكر بسكيرك أنه عقب زيارة وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، لبكين، تعاونت القيادة المدنية والعسكرية العليا في الولايات المتحدة مع نظيرتها في الصين، لإعادة ترسيخ الاتصالات العسكرية. وبالرغم من أن التعاون ما زال على مستوى القيادة العليا، فإنه يأمل تحقيق تفاعل مماثل على المستوى التكتيكي أيضاً. وقال إن مشاركة الصين في مهام مكافحة القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي تعدّ نموذجاً للطريقة التي تسهم بها بحرية جيش الشعب الصيني في القضايا ذات الاهتمام الدولي المشترك بطريقة إيجابية. وبالنسبة إلى كثير ممن يتشككون في أن الوجود الأمريكي في المنطقة يتقلص بسبب الركود الاقتصادي، واستمرار المشاركة العسكرية في أفغانستان، الأمر الذي أدى بدوره إلى ضعف التزامها تجاه آسيا، قال بسكيرك إنه يرى بصفته قائداً للأسطول الأمريكي السابع أن الالتزام تجاه المنطقة لم يكن بهذه القوة قط. وذكر أن «الأسطول السابع زاد بالفعل من قدراته بطرق عدة».

سيئول

طوارئ كورية جنوبية لحماية العمالة في الشرق الأوسط

قررت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى حماية المواطنين الكوريين الموجودين في ليبيا حالياً. من جهة أخرى تحركت شركات كورية جنوبية لتعزيز الأمن في مواقعها للإنشاء في الدول العربية، اتعاظاً بالهجمات التي تعرضت لها ثلاثة مواقع للإنشاء في ليبيا الأسبوع الماضي. ووفقاً لما ذكره «الاتحاد الكوري للمقاولات الدولية»، تشارك ٧٠ شركة كورية للإنشاء في مشروعات الإنشاء في مثل هذه الدول التي تشهد تظاهرات مطالبة بالديمقراطية بصورة مكثفة منذ أواخر يناير الماضي، وشملت ليبيا واليمن وإيران والمغرب والبحرين. وبالنسبة إلى شركات الإنشاء، قال «الاتحاد» إن ٦١ شركة موجودة في ليبيا، التي تشهد تظاهرات أكثر عنفاً من بين الدول الخمس في الشرق الأوسط. وقال «الاتحاد» إنه «مع العنف المركّز على شركات كورية جنوبية في ليبيا، تم رفع حال التأهب لتوقع هجمات لدى الشركات الكورية كلّها، العاملة في الدول المضطربة في الشرق الأوسط، وتحديداً في اليمن وإيران والمغرب والبحرين». وقالت «دايوو للهندسة والإنشاء»، رابع أكبر شركة للإنشاء، إنها تراقب الوضع. وفي يناير الماضي وضعت «دايوو» حجر الأساس لبناء مستشفىً في طرابلس بهدف إكماله في أكتوبر عام ٢٠١٣. وكسبت الشركة الصفقة في أغسطس عام ٢٠١٠ لبناء محطة لتوليد الطاقة في زوتنا، جنوب شرق ليبيا، على أمل إكمال المشروع في مايو ٢٠١٣. وقالت شركة «هيونداي» للهندسة والإنشاء إنها ليست لها خطة للانسحاب من مواقع الإنشاء في ليبيا.

هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency-ABU DHABI
الرعاة
UNITED ARAB EMIRATES
The Higher National Security Council
National Emergency and Crisis
Management Authority

بكين

الصين: الوضع الاقتصادي خلال عام ٢٠١١ معقّد

تعهّد «المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني»، مؤخراً، بمنع حدوث تقلبات عنيفة في الاقتصاد، فيما حذر من أن الوضع الاقتصادي عام ٢٠١١ سيكون معقداً. وقرر «المكتب السياسي»، خلال اجتماع عقد برئاسة الرئيس الصيني، هو جينتاو، وهو أمين عام «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني» أيضاً، أن الصين يتعين أن تحافظ على استقرار سياسات الاقتصاد الكلي وثباته، مع تحسين دقة هذه السياسات ومرونتها وفعاليتها. وحث الاجتماع المسؤولين على التحلي باليقظة، وإدراك الصعوبات، والعمل الجاد من أجل الوفاء بالمهام المحددة للعام الجاري من أجل إيجاد بداية جيدة لـ «البرنامج الخمسي الثاني عشر» (من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥). وأكد أعلى سلم القيادة أن الصين ستواصل تطبيق سياسة مالية نشطة، وسياسة نقدية حكيمة، فيما تحاول الموازنة بين النمو الاقتصادي المطّرد، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والسيطرة على توقعات التضخم. وحث اجتماع «المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني» على «ضرورة الحفاظ على استقرار أسعار السلع، وتوسيع الاستهلاك المحلي، وزيادة الاستثمار في الزراعة، وتسريع إعادة الهيكلة الصناعية، وتعزيز التعليم، وتطوير العلوم والتكنولوجيا، وتحسين معيشة الشعب، والخدمات الثقافية». كما أكّد مجدداً أهمية بذل جهود كبرى لتوسيع الإصلاحات في القطاعات الرئيسية، ودفع قضية الانفتاح قدماً، مع تكثيف جهود بناء حكومة نظيفة، ومحاربة الفساد.

لندن

«فايننشال تايمز»: خسائر احتجاجات البحرين كبيرة

أعدّ كل من روبن ويجلسوورث وسيمون كير تقريراً نشرته صحيفة «**فايننشال تايمز**» تحت عنوان «البحرين بصدد دفع ثمن الاضطرابات»، ذكرا فيه أن معظم أنحاء مملكة البحرين ظلت غير متأثرة نسبياً بالاحتجاجات السياسية الأسبوعين الماضيين. لكن الأضرار الاقتصادية والمالية الناتجة من الاضطرابات يمكن أن تكون كبيرة. فبعد أن تأثر موقعها بصفتها مركزاً مالياً بارزاً في المنطقة على مدى العقد الماضي، حاولت البحرين تسويق نفسها بصفتها مكاناً ليبرالياً ملائماً للأعمال التجارية، ومستقراً للشركات. ويشير التقرير إلى أنه برغم أن سحب الدبابات من شوارع المنامة ربما يكون قد ساعد على استعادة سيطرة المتظاهرين على «دوار اللؤلؤة»، فإن واجهة الجزيرة التي عملت على رعايتها بعناية ضرّتها إراقة الدماء الأسبوع الماضي بشدة. ومن جانبها، تقول مونيكا مالك، كبيرة خبراء الاقتصاد في «بنك هيرمتس الاستثماري»: «إنني لا أتوقع أن يؤثر هذا الأمر في ناتج النفط أو الصناعات التحويلية، ولكن قطاع السياحة والاستهلاك الخاص سيتضرران بلا شك». ويوضح التقرير أن أكبر تأثير فوري كان تأجيل «سباق الجائزة الكبرى للفورمولا وان»، حيث كان من المقرر بدء سباق هذا العام لبطولة «سباق سيارات الفورمولا» الشهر المقبل. إذ تم تأجيل السباق يوم الإثنين الماضي، بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي. كما أنه لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن إذا ما كان سيتم تحديد موعد آخر له لاحقاً.

هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency- ABU DHABI
الرعاة
UNITED ARAB EMIRATES
The Higher National Security Council
National Emergency and Crisis
Management Authority

بكين

الصين وباكستان تتعهدان بتعزيز التعاون العسكري

تعهدت الصين وباكستان بتعزيز الاتصالات الاستراتيجية والتعاون بين جيشي البلدين خلال المحادثات الدفاعية والأمنية الثامنة بين الصين وباكستان، التي انتهت يوم الجمعة الماضي في بكين. وقال تشن بينج ده، رئيس الأركان العامة للجيش الصيني، للجنرال خالد شميم وين، رئيس لجنة الأركان المشتركة الباكستانية، إن الصين تولي أهمية كبيرة بالعلاقات بين الجيشين وملتزمة دفع تلك العلاقات قُدماً. وذكر تشن أن الصين مستعدّة للعمل مع باكستان من أجل تطوير آلية المحادثات الدفاعية والأمنية، وتعميق التعاون الاستراتيجي، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المشتركة في المنطقة والعالم. وقال وين إن الصداقة التقليدية بين باكستان والصين تعدّ نموذجاً لعلاقات ثنائية صحية. وقال إن الجيش الباكستاني مستعدّ لمواصلة تدعيم الاتصالات الودية والتعاون مع الجيش الصيني وبذل مزيد من الجهود لحماية التنمية والمصالح الأمنية للبلدين. وكانت المحادثات الدفاعية والأمنية الأولى بين الصين وباكستان قد أجريت في مارس عام ٢٠٠٢. في موضوع آخر، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، ما تشاو شيوي، بأن الصين تقدّر الدعم الكبير من جانب الدول الأخرى لإجلاء المواطنين الصينيين من ليبيا. وقال المتحدث في مؤتمر صحفي دوري عقد في بكين إن الصين تتعاون مع دول أخرى لإجلاء مواطنيها من ليبيا. ومضى يقول إن دعم الدول الأخرى عكس تماماً روح التعاون الدولي. وذكر أن «الشعب الصيني لديه أيضاً تقليد تقديم مساعدات إلى دول أخرى في وقت الشدة».

كوالالمبور

أبعاد زيارة رئيس وزراء ماليزيا لتركيا

خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ من الشهر الجاري قام رئيس الوزراء الماليزي، نجيب عبدالرزاق، بزيارة دولة لتركيا، بهدف تعزيز العلاقة الثنائية. رافق رئيس الوزراء وفد رسمي كبير ضمّ وزراء وأعضاء برلمان وكبار مسؤولي وزارات الخارجية والدفاع والتجارة الدولية والصناعة والمالية والداخلية، ناهيك عن وفد ملحق يضم طيفاً واسعاً من رجال الأعمال وعمداء الصناعات الاقتصادية الرئيسية في القطاعين الخاص والمختلط. وفي مؤتمر صحفي أعقب الاجتماع الثنائي المغلق، أعلن رئيس وزراء ماليزيا، نجيب عبدالرزاق، ونظيره التركي، رجب طيب أردوجان، نقاط توافق عدّة أهمّها إقامة شراكة استراتيجية بين البلدين في ميادين الدفاع والسياسة والاقتصاد، وتوقيع اتفاقية تعاون إطارية ثنائية وأخرى للتجارة الحرة قبل نهاية العام الجاري. وتبنّي طموح بلوغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال ثلاث سنوات قيمة خمسة مليارات دولار (بلغ مجموع قيمة التبادل التجاري التركي-الماليزي لعام ٢٠١٠ سقف ١,٢ مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ ٦٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩)، والاتفاق على إلغاء مقتضيات تأشيرة الدخول بين مواطني البلدين. وإعادة إحياء خط (إسطنبول-كوالالمبور) الجوي المباشر لشركة الخطوط الجوية التركية، مع دراسة إمكانية زيادة عدد الرحلات التي تقوم بها الخطوط الجوية الماليزية. وحثّ المصنّعين الماليزيين في ميدان منتجات الدفاع والسيارات، على تعضيد الصلات والشراكات مع النظراء الأتراك، وإيجاد اتفاقية تعاون وشراكة بين مؤسسة النفط والغاز الوطنية الماليزية (بتروناس) ونظيرتها التركية، تؤسّس لتنفيذ مشروعات نفطية مشتركة في دول ثالثة.

هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency- ABU DHABI
الرعاة
UNITED ARAB EMIRATES
The Higher National Security Council
National Emergency and Crisis Management Authority
دولة الإمارات العربية المتحدة
المجلس الأعلى للأمن الوطني
الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات

"جازبروم" تتوقّع ارتفاعاً في الطلب على الغاز بسبب الاضطرابات في إفريقيا

قالت «جاز بروم» (عملاق الغاز الروسي) إن القلاقل في شمال إفريقيا ستعزّز على الأرجح الطلب الأوروبي لإمداداتها عبر خط أنابيب «ساوث ستريم»، المقرر إنشاؤه، من البحر الأسود. وأدلى ألكسي ميلر، المدير التنفيذي لـ «جازبروم»، بالتصريح إلى وكالات أنباء روسية على هامش محادثات بين «الاتحاد الأوروبي» وروسيا في بروكسل يوم الخميس الماضي. ويهدف خط الأنابيب، الذي سيبدأ العمل في عام ٢٠١٥، إلى نقل نحو ٦٣ مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنوياً تحت البحر الأسود إلى جنوب أوروبا وغربها. وانتقد مراقبو القطاع المشروع بدعوى أنه يفتقر إلى الاشتراطات الاقتصادية. وحثت «جازبروم» على التخلّي عنه لمصلحة زيادة الإمدادات عبر أوكرانيا. كانت الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا قد أدت إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، ما يعود بالفائدة على روسيا، وهي مصدّر رئيسي للنفط والغاز.

الأمم المتحدة تستعد لأزمة غذاء في ليبيا

قالت «منظمة الغذاء التابعة للأمم المتحدة» إنها تستعد لأزمة محتملة من نقص الغذاء في ليبيا بسبب الاضطرابات. وقال «برنامج الغذاء العالمي» إن أشخاصاً فرّوا من العنف في ليبيا تحدثوا عن نقص في الغذاء والمحروقات والإمدادات الطبية. وقالت إيميليا كازيلا، المتحدثة باسم «برنامج الغذاء العالمي» (يتم حالياً إدخال مسألة الإمداد بالمساعدات الغذائية إلى ليبيا، في عملية التخطيط للطوارئ في «برنامج الغذاء العالمي»).

"أرامكو" السعوديّة للنفط تطلق شركة جديدة للتجارة

قالت شركة «أرامكو» النفطية السعودية المملوكة للدولة إنها أطلقت شركة جديدة مسؤولة عن تجارة المنتجات النفطية المكرّرة. وقالت «أرامكو» في بيان، يوم الأربعاء الماضي، إن الشركة الجديدة، «أرامكو» للتجارة، ستساعد على تحسين عمليات التكرير. وسوف تبدأ الشركة الجديدة عملياتها في نهاية العام الجاري. وقالت «أرامكو» إن الشركة الجديدة سوف «تباشر نظام الموازنة بين المنتجات المكرّرة، وسوف تطوره، وذلك لزيادة توسعها في عمليات التكرير داخل البلاد وخارجها ودعمه». وتمتلك المملكة العربية السعودية أكبر احتياطات معروفة من النفط الخام. وتنتج أكثر من ثمانية ملايين برميل يومياً، لكن قدرتها الإنتاجية تصل إلى ١٢,٥ مليون برميل يومياً.

مجموعة "لويدز" المصرفيّة البريطانيّة تعلن خسارة صافية في عام ٢٠١٠

تلقت مجموعة «لويدز» المصرفية المؤمّمة، جزئياً، ضربة لأسهمها يوم الجمعة الماضي عقب تحذير من تراجع الهوامش هذا العام، فيما أعلنت المجموعة خسارة صافية عام ٢٠١٠ على خلفية تعرضها لمشكلات آيرلندا المالية. فقد تراجعت أسهم أكبر مصرف تجزئة بريطاني ٤٪ بالرغم من إعلانه أول أرباح قبل استقطاع الضرائب منذ تقديم الحكومة حزمة إنقاذ إليه في أثناء ذروة «الأزمة المالية». ويأتي هذا الإعلان لأرباح بعد يوم من خيبة أمل المستثمرين جراء إعلان «البنك الملكي الأسكتلندي»، المتلقي حزمة إنقاذ أيضاً على خلفية ديون في قطاعه الآيرلندي. وأعلنت «لويدز» خسارة صافية قيمتها ٢٥٨ مليون جنيه أسترليني (٤١٥ مليون دولار) عن العام كاملاً، مقارنة بأرباح بقيمة ٢,٩ مليار جنيه إسترليني عام ٢٠٠٩. وارتفع إجمالي الدخل وصافي مطالبات التأمين إلى ٢٤,٩٦ مليار جنيه إسترليني بدلاً من ٢٣,٢٨ مليار جنيه إسترليني. وجاءت أرباح بقيمة ٢,٢ مليار جنيه إسترليني قبل استقطاع الضرائب، مقارنة بخسارة قيمتها ٦,٣ مليار جنيه إسترليني قبلها بعام، أفضل بقليل من توقّعات المحللين.

الصين تعتزم إنشاء ٤٥ مطاراً جديداً

قال مسؤول في «خطوط طيران الصين» إن الحكومة تعتزم إنشاء ٤٥ مطاراً على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة، لاستيعاب الزيادة في حركة الطيران التي تشهدها البلاد. وقال لي جياشيانج، في مؤتمر صحفي، يوم الخميس الماضي، إن بكين تعتزم إنفاق ١,٥ تريليون يوان (٢٣٠ مليار دولار) لتعزيز حركة الطيران الجوي. وأوضح لي أن معظم مطارات الصين القائمة حالياً، البالغ عددها ١٧٥ مطاراً، منيت بخسائر العام الماضي، لكن الحكومة ستدعمها لأنها تعتقد أن حركة الطيران الجوي تدعم النمو الاقتصادي المحلي. وقال لي إن الحكومة تعتزم زيادة عدد المطارات إلى ٢٢٠ مطاراً على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة. ولم يعط المسؤول الصيني أيّ إشارة حول أين ستقام هذه المطارات، لكن بكين تعتزم الإنفاق بشكل مكثف لتطوير المناطق الفقيرة.